الأمم المتحدة

A/BUR/58/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
6 April 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هونتي (رئيس الجمعية العامة) . . . . . (سانت لوسيا)

المحتويات

تنظيم الدورة العادية الثامنة والخمسين للجمعية العامة وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-52387 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

تنظيم الدورة العادية الثامنة والخمسين للجمعية العامة وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع) (A/BUR/58/1 وCorr.1 وAdd.1)

الفرع رابعاً: إقرار جدول الأعمال (تابع)

الفقرة ٤٧ (إدراج بنود) (تابع)

البند ١٦٤ (تابع)

١ - **الرئيس:** أحاط اللجنة علماً بأنه قد اقترح في أعقاب مشاورات غير رسمية توحيد البند ١٦٤ مع البند ٢٣ على أن يكون عنوان البند الجديد هو ''الرياضة من أجل السلام والتنمية'' وأن يضم بندين فرعيين هما: البند الفرعي (أ) ''بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى'' والبند الفرعي (ب) ''السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية'' وقال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في أن توصي الجمعية العامة بإدراج البند الجديد رقم ٢٣ مع البندين الفرعيين أ وب في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين مع حذف البند ١٦٤.

٢ - وقد تقرَّر ذلك.

البند ١٦٦ (تابع)

٣ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى استئناف نظرها في البند ١٦٦ المعنون ''مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة''.

٤ - بناءً على دعوة الرئيس اتخذ مكانه عن مائدة اللجنة كل من السيد علييف (أذربيجان)، السيد جينما (أندونيسيا)، السيد مامد جانوف (أوزبكستان)، السيد بياندیزا (أوغندا)، السيد كوليك (أوكرانيا)، السيد خالد (باكستان)، السيد سنتياغو (البرازيل)، السيدة مورغان موس (بنما)، السيد زنسو (بنن)، السيد تارندا (بيلاروس)، السيد سوبواغوا (توفالو)، السيد قبَّعة (تونس)، السيد غوتيريز (تيمور لشتي)، السيد عبُّود (جزر القمر)، السيد الجليدي (الجماهيرية العربية الليبية)، السيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، السيد فيانوفا (الجمهورية الدومينيكية)، السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا)، السيد أداميا (جورجيا)، السيد موتوك (رومانيا)، السيد موشمباتشيمي (زامبيا)، السيد فنغيسا (زمبابوي)، السيدة فراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، السيد ريتشاردسون (سانت كيتس ونيفيس)، السيد ملنديز برهونا (السلفادور)، السيد ديفيز (سيراليون)، السيد مونغار موسوتسي (غابون)، السيد ستانيسلاوس (غرينادا)، السيد بريز غوتيريز (غواتيمالا)، السيد كرتشلو (غيانا)، السيد توكتوموشيف (قيرغيزيستان)، السيد سمباث (كمبوديا)، السيد ركيخو غوال (كوبا)، السيد دياب (لبنان)، السيدة موتيتي (ليسوتو)، السيد بونافيا (مالطة)، السيد غانسوخ (منغوليا)، السيد دياللو (موريتانيا)، السيد شويفا (ناميبيا)، السيد أونوني (نيجيريا)، السيد سيفيللا سوموزا (نيكاراغوا) والسيدة كارتالي باباندوبولو (اليونان).

٥ - **السيد أونوني** (نيجيريا): أكَّد من جديد تأييد وفده للقرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي انتهت فيه الجمعية العامة إلى الاعتراف بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة. وقال إن مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة هي في جوهرها مسألة الاعتراف بها كدولة مستقلة، وهذه المسألة ينبغي تسويتها سياسياً ودبلوماسياً وسلمياً بواسطة طرفي

المسألة مسترشدْين بميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي والسلوك الحضاري ومن ثَمَّ فلا سبيل إلى تأييد إدراج البند في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

٦ - **السيدة كارتالي-بابادوبلو** (اليونان): قالت إن صحة القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) قدَّمت حلاً سياسياً وقانونياً وإجرائياً لقضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة وينبغي احترامها، وأن حكومتها دأبت على تأييد مبادئ السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية ومن ثَمَّ فهي تعارض إدراج البند المطروح في جدول الأعمال.

٧ - **السيد ديفيز** (سيراليون): قال إن حكومته تؤيِّد بقوة مبدأ "صين واحدة" وتعارض بشدة إدراج المسألة المتعلقة بتمثيل تايوان في الأمم المتحدة وجدول أعمالها، كما أن موقفها إزاء المسألة لم يتغير ومن المستبعد أن يتغير وعلى الدول الأعضاء أن تلتزم بالميثاق وبقرارات الجمعية العامة بما في ذلك القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) ومبادئ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعلى ذلك فإن عليها ألا تشجِّع أي محاولة لانقسام الصين.

٨ - **السيد فيانوفا كايوت** (الجمهورية الدومينيكية): أكَّد من جديد دعم وفده للمبادرة التي تقضي بإدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال وقال أن ليس بوسع الأمم المتحدة أن تستبعد دولة مثل جمهورية الصين في تايوان التي تضم سكاناً يزيد عددهم على ٢٣ مليون نسمة ولها علاقات دبلوماسية مع ٢٦ دولة مستقلة وتلتزم بجميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأوضح أن ثَمَّة حقبة جديدة تدعو إلى رؤية جديدة في حلّ الصراعات الإقليمية وأن جمهورية الصين في تايوان تراودها طموحات مشروعة للمساعدة على دعم السلام ضمن نظام من التعايش المتوائم الذي ينظِّمه القانون الدولي وعلى الدول الأعضاء أن تعطيها تلك الفرصة انطلاقاً من روح الميثاق.

٩ - **السيد سانتياغو** (البرازيل): قال إن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) أدى إلى تسوية حاسمة لمسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة وعلى ذلك يرفض وفده إدراج البند المقترح.

١٠ - **السيد سوبوغا** (توفالو): قال إن استبعاد جمهورية الصين في تايوان من الأمم المتحدة ينتهك أحد المبادئ التي تقوم عليها المنظمة وهو مبدأ العالمية، كما يحرم شعبها من حقه في التمثيل ويحول بينه وبين المساهمة في، والإفادة من، الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في العالم ومكافحة تهديدات خطيرة مثل الإرهاب الدولي والمرض. كما أن حكومة جمهورية الصين في تايوان تتمتع بالسيادة الكاملة على إقليم تايوان وموارده الطبيعية وهي مسؤولة دون غيرها عن إدارة علاقاتها الخارجية، وليس بوسع المجتمع الدولي أن يواصل تجاهل تلك الحقيقة وعلى ذلك فإن وفده يؤيد إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

١١ - **السيد بريز غوتيريز** (غواتيمالا): قال إن غواتيمالا التي تربطها علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية كاملة مع جمهورية الصين في تايوان دأبت على الشعور بالقلق إزاء حالة سكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة الذين لم تَجِد طموحاتهم لكي يمثَّلوا في الهيئات المتعددة الأطراف من يلبيها. وعلى النحو الوارد في رسالته المؤرَّخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الموجهة إلى مجلس الأمن (S/1997/23) يشعر وفده بأن واجبه يحتِّم عليه احترام أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وهو يثق في أن الخلافات بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية سوف يتم حلها بما يرضي الطرفين ويرضي الأعضاء الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة وهو على استعداد لتأييد أي قرار تتخذه الأمم المتحدة أو أي مبادرة من شأنها تمهيد الأسس لتلك العملية.

١٢ - **السيدة فرَّاري** (سان فنسنت وغرينادين): قالت إنه برغم الشعار الذي لا معنى له القائل بصين واحدة فإن

جمهورية الصين في تايوان ما زالت قائمة كدولة ذات سيادة. أما حكومة جمهورية الصين الشعبية فلم تكن لها ولاية قط على تايوان ولا تمثل مصالح شعبها ولا تتكلم بالنيابة عنه. كما أن تايوان مواطن عالمي نموذجي وواحدة من الديمقراطيات القليلة في آسيا وعلى ذلك يؤيد وفدها جهودها لأن تصبح عضواً في الأمم المتحدة. ومن أسف أن المسألة ما زالت مستبعدة من جدول الأعمال لأن عضوية الأمم المتحدة بالنسبة لتايوان سوف تخفف التوترات المتفاعلة عبر مضيق تايوان وتيسر الحوار بين البلدين وصولاً إلى تسوية سلمية وعادلة ومنصفة.

١٣ - **السيد قبّعة** (تونس): قال إن حكومته ترغب في أن تؤكِّد من جديد احترامها لمبدأ ''صين واحدة'' ولسيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدة أراضيها بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦).

١٤ - **السيد دياب** (لبنان): قال إن مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة تمت تسويتها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وأن إدراج البند المقترح في جدول الأعمال سوف يتعارض مع القرار ومع مبدأ احترام السيادة والوحدة الإقليمية فضلاً عن أنه سيشكل تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية للصين وعلى ذلك فإن وفده يعارضه.

١٥ - **السيد كوجبا** (جمهورية ملدوفا): قال إنه يرغب في الانضمام إلى المتكلمين الذين أعربوا عن التأييد لموقف حكومة جمهورية الصين الشعبية وأن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) هيَّأ حلاً سياسياً وقانونياً وإجرائياً لمسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة، كما أن احترام السيادة ووحدة الأراضي مبدأ أساسي من مبادئ الميثاق وعليه يؤيد وفده سياسة ''صين واحدة'' ويرفض إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

١٦ - **السيد ستانيسلاوس** (غرينادا): قال إن سكان جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان لهم ميراث وتاريخ مشترك وهم يعملون جاهدين من أجل التوصل إلى مصير مشترك. ومع ذلك فإن حقيقة الحالة الراهنة هي أن جمهورية الصين في تايوان قائمة كدولة ذات سيادة في ظل دستورها وقوانينها وسياساتها وجوازات سفرها وعُملتها وقواتها المسلَّحة. وفضلاً عن ذلك فهي تشغل الموقع رقم ١٢ بين أكبر مصدِّري السلع المصنَّعة والموقع رقم ١٩ بين أكبر الاقتصادات فيما يتعلق بالناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك فهي ليست عضواً في الأمم المتحدة وقد حان وقت تصحيح هذا الشذوذ وتصويب الخطأ الذي ارتكب في عام ١٩٧١ ومن ثَمَّ فإن وفده يؤيد حق تايوان في أن تمثَّل في المنظمة دون مساس بجمهورية الصين الشعبية.

١٧ - **السيد لامبا** (ملاوي): قال إن استبعاد تايوان من الأمم المتحدة يجعل مبدأ العالمية موضعاً للتساؤل وأن حكومته سوف تحترم أي اتفاق سلمي بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان يقوم على أساس العدل والإنصاف والاحترام المتبادل. ومع ذلك فباعتبار تايوان ديمقراطية مزدهرة وتضم ٢٣ مليون نسمة واقتصاداً جمّ النشاط فلابُد من أن تكون قادرة على المشاركة في أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها. وعلى الجمعية العامة من ثَم أن تنظر بصورة عاجله في مسألة إعادة تايوان إلى عضوية المنظمة.

١٨ - **السيدة مولامولا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إنه فيما أصبح الجدل بشأن إدراج البند المقترح طقساً سنوياً فإن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة كانت قد سوِّيت بموجب القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وهذا القرار ما زال له وجاهته الآن كما كان وقت اعتماده. أما الجهود الرامية إلى النَيل منه فلن يكون من نتائجها سوى تدمير قرارات الجمعية العامة. وباعتبار أن احترام القانون الدولي أمر له أهمية فائقة بالنسبة لضمان السلم والأمن فإن وفدها يرغب في مناشدة اللجنة ألا تُلبي الطلب المطروح عليها.

١٩ - **السيد تارندا** (بيلاروس): قال إن بيلاروس تحترم سيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدة أراضيها وعليه فلا يمكنه تأييد إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٢٠ - **السيدة مورغان - موس** (بنما): قالت إن الحالة بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية ينبغي حلها سلمياً طبقاً لمبادئ الميثاق وأن الأمم المتحدة من شأنها أن توفر محفلاً لحوار بنَّاءٍ لهذه الغاية على أساسٍ من الاحترام.

٢١ - **السيد ريتشارد سون** (سانت كيتيس ونيفيس): قال إن شعوب أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ طالما طمحت إلى أن تمثَّل في الأمم المتحدة وقد تحقَّقت رغبتها. وهو لا يرى سبباً لمعاملة مختلفة بالنسبة إلى سكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، بل إن لهم الحق في أن يعبروا عن شواغلهم في الساحة الدولية وعليه فإن حكومته تؤيد إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٢٢ - **السيدة موتيتي** (ليسوتو): قالت إن وفدها يعارض إدراج البند المقترح ويوافق على أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة سبقت تسويتها بموجب القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) ويؤيِّد سياسة ''صين واحدة'' ويرى أن مسألة تايوان مسألة داخلية.

٢٣ - **السيد كوليك** (أوكرانيا): قال إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين التي تشكل تايوان جزءاً لا يتجزأ منها. والمسألة سبق حلها بموجب القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وهي لا تتطلب مزيداً من النقاش وعلى ذلك يعارض وفده إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٢٤ - **السيد جيني** (أندونيسيا): قال إن حكومته تلتزم بسياسة ''صين واحدة'' وتعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٣ دأبت الجمعية العامة على رفض المحاولات الرامية إلى إعادة طرح مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة حيث أن المسألة جرى حسمها نهائياً بموجب القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وعلى ذلك فإن إدراج البند المقترح أمر غير مقبول.

٢٥ - **السيد أداميا** (جورجيا): أعرب عن معارضة وفده إدراج البند على أساس أن الجمعية العامة وصلت إلى البَتّ في المسألة بموجب القرار٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي يؤيِّده وفده. أما مسألة جمهورية الصين في تايوان فهي مسألة داخلية ينبغي معالجتها بواسطة جمهورية الصين الشعبية في حين أن إدراج بند تكميلي من شأنه أن يُرسي سابقة خطيرة تتعارض مع مبادئ السيادة والوحدة الإقليمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢٦ - السيد **موزامباشيمي** (زامبيا): أعرب عن تعازي وفده لمجلس الأمن وعائلات موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس.

٢٧ - وقال إن حكومته لا تعترف سوى بصين واحدة وتشكل تايوان جزء لا يتجزأ منها، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين التي يعترف بها المجتمع الدولي. وقد أكَّدت ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ الذي ينبغي احترامه. وعليه فإن وفده يعارض إدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

٢٨ - **السيد غوتيريس** (تيمور - ليشتي): قال إن بلده أنشأ علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية منذ أول أيام استقلاله، وأن البلدين عملا على تطوير علاقات مثمرة وودية للغاية وسوف يعملان على تدعيم التعاون بينها وأن رئيس وزراء تيمور لشتي يقوم حالياً بزيارة رسمية لجمهورية

الصين الشعبية وأن حكومته ما زالت تؤيِّد سياسة ''صين واحدة'' ولا تؤيِّد إدراج البند المقترح.

٢٩ - **السيد سيفيرين** (سانت لوسيا): قال إن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) يضفي الشرعية على التمثيل في المنظمة بالنسبة إلى جمهورية الصين الشعبية وأن وفده يأمل، أن يعمل شعب جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية، لصالح الرخاء والأمن بشكل عام، على إعادة اكتشاف علاقات الأخوة التي جعلت من الصين دولة عظيمة. ومن الأمور الحيوية العمل نحو سياسة ''صين واحدة'' بدلاً من تأجيج العداوات التي اتسمت بها العلاقات بين هذين الشعبين في الوقت الحاضر.

٣٠ - ومضى يقول إنه من سنة إلى أخرى منذ عام ١٩٩٣، تطرح مسألة جمهورية الصين في تايوان على الجمعية العامة، وسنة بعد أخرى ترفض أغلبية الدول الأعضاء إدراج هذه المسألة. وعلى ذلك فإن وفده يؤكد من جديد دعمه لسياسة ''صين واحدة'' ومعارضته إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٣١ - **السيد سيفيا سوموزا** (نيكاراغوا): تكلَّم بوصفه من مقدمي الاقتراح ومن غير الأعضاء فقال إن وفده يؤيِّد البيان الذي أدلى به ممثل غابون بشأن إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال، وقال إن من المعروف جيداً أن جمهورية الصين في تايوان تمثل دولة مستقلة وشرعية وذات سيادة ولها حدود محدَّدة تضم تايوان وجزر بنغو وكينمن وماتسو، كما أنها تضم سكاناً يبلغ عددهم ٢٣ مليون نسمة ويتمتعون بالجنسية التايوانية وبحكومة منتخبة ديمقراطياً ومسؤولة عن جميع مهام الدولة وعن صون النظام والأمن الداخلي والوفاء بالالتزامات الخارجية كما أن تايوان تربطها علاقات دبلوماسية مع ٢٦ من الدول أعضاء الأمم المتحدة وتلتزم بقواعد القانون الدولي.

٣٢ - ومضى يقول إن جمهورية الصين في تايوان تلتمس الحق في أن تمثَّل في الأمم المتحدة وهو حق تتمتع به الشعوب الأخرى في العالم طبقاً لمبدأ العالمية المجسَّد في ميثاق الأمم المتحدة. وفي حقبة العولمة، فإن ضمها لن يكون مفيداً فقط لشعب تايوان بل لجهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب والاتجار في السلاح والحفاظ على البيئة والقضاء على الفقر وحماية الملكية الفكرية ومواصلة المساعدات الإنسانية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يتعامل مع طلب العضوية المقدَّم من جمهورية الصين في تايون كما يتعامل مع طلب من جانب أي دولة أخرى تلبي المتطلبات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وليس بوسع الأمم المتحدة الادعاء بأنها تؤيد مبدأ العالمية دون السماح بضم جمهورية الصين في تايوان.

٣٣ - **السيد مونغارا موسوتسي** (غابون): قال إنه عند اعتماد القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) بأغلبية ساحقة فقد استطاع المجتمع الدولي أن يحلَّ بصورة قاطعة مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة من ناحية قانونية وسياسية وإجرائية. وأكَّد تأييد وفده العميق لسياسة ''صين واحدة'' معرباً عن الاعتقاد بأن ضم جمهورية الصين في تايوان مسألة غير ذات موضوع ومن ثم فهو يعارض إدراج البند في جدول الأعمال.

٣٤ - **السيد شيويفا** (ناميبيا): قال إنه من أجل إدراج البند ينبغي إعادة فتح مسألة حلتها الجمعية العامة منذ عقود مضت بصدور قرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦). ويؤيِّد وفده تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل الصين كما أن مسألة جمهورية الصين في تايوان هي مسألة داخلية تبت فيها حكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية ومن ثم يؤيِّد وفده سياسة ''صين واحدة'' ويعارض إدراج البند.

٣٥ - **السيد سامباث** (كمبوديا): قال إن إدراج البند سوف ينال من أهمية اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) منذ ٣٢ عاماً ويقوِّض مصداقية المنظمة وأكَّد وفده من جديد تأييده لسياسة ''صين واحدة'' ومعارضته إدراج البند ١٦٦.

٣٦ - **السيد ريكيخو غوال** (كوبا): قال إن طلب إدراج البند ظل مرفوضاً من جانب الأغلبية العظمى من الدول في كل سنة منذ عام ١٩٩٣، وأن الاقتراح لا يتسق مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة بما في ذلك القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي هيَّأ حلاً سياسياً وقانونياً وإجرائياً يتسم بالعدالة والحسم في آن واحد ومنذ اثنتين وثلاثين سنة طُرد ممثلو تايوان من الأمم المتحدة ومن جميع منظماتها المنتسبة إليها وما زال موقف كوبا لم يتغير حيث أن هناك صيناً واحدة فقط كما أن روح ونص القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) لا بُد من الحفاظ عليهما وعلى ذلك فإن وفده يعارض إدراج البند.

٣٧ - **السيد غانسوخ** (منغوليا): قال إن من المعروف جيداً أن الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية تم استعادتها بموجب القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الصادر عن الجمعية العامة وقد أدى إلى تسوية مسألة تمثيل شعب وحكومة الصين في الأمم المتحدة كما أن إدراج البند المقترح سوف يتعارض مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٧١ وكان المكتب في دورته السابقة قد رأى أن ليس من اللائق إدراج البند وليس هناك سبب قاهر لإدراجه في جدول أعمال الدورة الحالية.

٣٨ - **السيد موتوك** (رومانيا): قال إن وفده يُشارك رأي أغلبية الوفود بأن الاقتراح لا يعكس روح ونص القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي هيَّأ حلاً سياسياً وقانونياً وإجرائياً لتمثيل الصين في الأمم المتحدة. وموقف وفده يتسق مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة على النحو الذي أرساه الميثاق ابتداءً من المبدأ الأساسي للعالمية، كما أن حكومته تؤيِّد سيادة الصين ووحدة أراضيها وكان موقف رومانيا قد تأكَّد من جديد في الآونة الأخيرة من خلال بيان مشترك صادر في آب/أغسطس بمناسبة زيارة رسمية لرئيسها إلى جمهورية الصين الشعبية.

٣٩ - **السيد عليف** (أذربيجان): أكَّد من جديد التزام وفده الكامل والحاسم بقواعد ومبادئ القانون الدولي وخاصة حرمة السيادة والاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للدول وقال إن أذربيجان ملتزمة بمبدأ ''صين واحدة'' وبالحسم الذي ينعكس في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي يحل الجوانب السياسية والقانونية والإجرائية من تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وذكر أن تايوان جزء من الصين وأن مسألة تايوان مسألة داخلية بحتة، والأمم المتحدة، بوصفها منظمة حكومية دولية عالمية تتألف فقط من دولٍ معترف دولياً بسيادتها ولا تستطيع الأمم المتحدة النظر في تمثيل مقاطعات أو أقاليم منفصلة ومن ثم فإن وفده يعارض بقوة إدراج البند المقترح.

٤٠ - **السيد راكوتوزافي** (مدغشقر): أعرب عن معارضة وفده إدراج البند ١٦٦ وقال إنه لا يعترف سوى بصين غير منقسمة هي جمهورية الصين الشعبية التي يحتفظ بلده معها بعلاقات تعاون ودية وقال إن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) سوَّى بصورة حاسمة جميع جوانب مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

٤١ - **السيد ديالو** (موريتانيا): قال إن وفده يعارض إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال إذ ليس هناك سوى صين واحدة تمثلها حكومة جمهورية الصين الشعبية.

٤٢ - **السيد ثومسون** (المملكة المتحدة): قال إن معارضة وفده المتعلقة بمركز جمهورية الصين في تايوان لم تتغير

وما زال يرحِّب بتطور الديمقراطية في جمهورية الصين في تايوان ويتطلع إلى أن يعمل الشعب على كلا جانبي مضيق تايوان على حل خلافاتهما بصورة سلمية.

٤٣ - **السيد فلورين** (فرنسا): أكَّد من جديد موقف وفده الثابت المعَبَّر عنه في سنوات سابقة بشأن أهمية إجراء حوار سلمي بين الطرفين على كلا جانبي مضيق تايوان.

٤٤ - **السيد بونافيا** (مالطة): قال إن وفده أوضح في مناسبات سابقة أن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) عالج بصورة كافية وشاملة قضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة ثم أكَّد موقف وفده في هذا الصدد وقال إن مسار العمل المقترح في المذكرة التفسيرية (A/58/197، المرفق الأول) يتعارض مع الحل السلمي لمسألة تايوان بما يتسق مع سياسة ''صين واحدة'' والتي تكفل أفضل الأسس لحل المسألة بصورة ودية. وعلى ذلك فإن وفده لا يستطيع تأييد طلب إدراج بند إضافي.

٤٥ - **السيدة كريتشلو** (غيانا): قالت إنه بما يتسق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وأحكام القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) فإن حكومتها تؤيد سياسة ''صين واحدة'' وتدعم الوحدة الإقليمية للصين وتعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة وتعتبر تايوان جزءاً لا يتجزأ من الصين ومن ثم فإن غيانا تعارض إدراج البند.

٤٦ - **السيد فينغيسا** (زمبابوي): قال إن وفده يؤيد كاملاً سياسة ''صين واحدة'' ويعارض بحزم أي محاولة لتقويض سيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدة أراضيها أما تايوان فبوصفها مقاطعة في جمهورية الصين الشعبية فلاينبغي لها أن تتمتع بتمثيل منفصل في الأمم المتحدة.

٤٧ - **السيدة أتيفا** (تركمانستان): قالت إن حكومتها تحترم سيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدة أراضيها وأن مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة جرت تسويتها في عام ١٩٧١ بصدور قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) كما أن إدراج البند المقترح يمكن أن يتعارض مع القرار ومع مبادئ الميثاق وعليه فإن وفدها لا يستطيع تأييد ذلك.

٤٨ - **السيد توكتوموشيف** (قيرغيزيستان): قال إن وفده، أسوة بالوفود العديدة الأخرى يؤيد بقوة البيان الذي أدلى به ممثل الصين وتساءل قائلاً إلى أي مدى سيواصل المكتب إضاعة وقته بمناقشة بند ليس له أي أمل في أن يدرج يوماً من الأيام؟ وأضاف يقول إن قيرغيزستان لا تعترف سوى بصين واحدة وهي دولة عظيمة تستحق احترام أسرة الأمم المتحدة ولذلك فهو يعارض إدراج البند.

٤٩ - **السيد مامادجانوف** (أوزبكستان): قال إنه اتساقاً مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة فإن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في المنظمة وعليه فإن وفده يعارض إدراج بند تكميلي.

٥٠ - **السيد فاندنبرغ** (هولندا): قال إن وفده يؤيِّد تماماً سياسة ''صين واحدة'' ويعارض إدراج البند ١٦٦.

٥١ - **السيد إيكوا أفومو** (غينيا الاستوائية): قال أن ليس هناك مبررات للتراجع عن قرار الجمعية العام ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي سوَّى بصورة قاطعة وحاسمة مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة، كما أن إدراج بند تكميلي في جدول الأعمال من شأنه أن ينتهك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسيادتها ووحدة أراضيها وسوف يتعارض مع قرارات ومقررات الأمم المتحدة. ولأكثر من عقد من الزمن دأب وفده على الإعراب عن تأييده لجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة وعن اعتقاده بأن مسألة تايوان هي مسألة داخلية تبتَّ فيها جمهورية الصين الشعبية ولذلك فهو يعارض إدراج البند.

٥٢ - **السيد مونيز** (الرأس الأخضر): قال إن وفده يشارك الرأي بأنه باعتبار أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) يعترف اعترافاً قاطعاً بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة فإن مسالة تمثيل تايوان قد تمت تسويتها بصورة حاسمة وعليه فإن وفده يعارض إدراج بند تكميلي.

٥٣ - **السيد ميليندير-باراهونا** (السلفادور): قال إن جمهورية الصين في تايوان هي إقليم تطور بصورة منفصلة عن بر الصين الرئيسي ويضم عدداً من السكان يبلغ ٢٣ مليون نسمة كما أن حكومته انتهجت عملية سياسية مستقلة وأنشأت مؤسساتها الخاصة فأصبحت السلطة الوحيدة التي تمارس الولاية القانونية على الإقليم وعلى الجزر المجاورة وعلى سكانه معترفاً بها بوصفها الممثل الشرعي في الداخل والخارج لهم. وبرغم أن جمهورية الصين في تايوان تتمتع بجميع خصائص دولة بما في ذلك الاعتراف والعلاقات الدبلوماسية مع دول أخرى ذات سيادة وأعضاءٍ في الأمم المتحدة إلا أنها تجد نفسها في موقف استثنائي يقضي بعزلتها وحرمانها من المشاركة في النظام الدولي ومن ثَمّ يشكل استبعادها انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبخاصة الحق في الكرامة والحق في التمثيل والمشاركة في منظومة الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي طبقاً لمبدأ العالمية.

٥٤ - وبقدر ما أن الشعوب الأخرى مارست الحق في البَت في مصيرها والانضمام إلى منظومة الأمم المتحدة فإن سكان جمهورية الصين في تايوان لهم حق تقرير المصير والحق في أن يقرروا مركزهم بأنفسهم. وعلى ذلك يرى وفده أن من مسؤولية والتزام الأمم المتحدة إعادة نظر القضية المتعلقة بجمهورية الصين في تايوان واستعادة حقها في المشاركة في المنظمة إذا ما رغِب في ذلك سكانها الثلاثة والعشرون مليوناً.

٥٥ - **السيد ألكسندر** (هايتي): قال إن وفده في اجتماع الجمعية العامة بكامل هيئتها في الدورة السابقة أعاد تأكيد التزامه بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وخاصة صون السلم والأمن الدوليين. وعلى ذلك فهو يؤيِّد تعزيز حوار سلمي بين الشعبين على كلا جانبي مضيق تايوان ويشجعها على مواصلة التفاهم والتفاوض بما يكفل تجنُّب نوعية الصراع الذي كثيراً ما يؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمعات وإلى زعزعة استقرار القارات والمناطق.

٥٦ - **السيد بينديزا** (أوغندا): قال إن مسألة تمثيل الصين تم حلها بصدور قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) في عام ١٩٧١ وهذا القرار ينص صراحة على أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للشعب الصيني وعليه تؤيد أوغندا سياسة ''صين واحدة'' وتعارض إدراج بند تكميلي.

٥٧ - **السيد الجليدي** (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تأييده للوحدة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وقال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة تم بالفعل حلها من خلال قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وأن المكتب كان قد قرَّر رفض إدراج المسألة المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة في السنوات السابقة وهو لا يرى أي سبب لتغيير هذه السابقة وعليه فهو يعارض إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٥٨ - **السيد زينسو** (بنن): قال إن بنن وجمهورية الصين الشعبية تتمتعان بعلاقات تعاونية في عدد من المجالات على مدى عقود وأضاف يقول إن المساهمة الإيجابية والفعَّالة لجمهورية الصين الشعبية في أعمال الأمم المتحدة تستحق بدورها الاحترام ويرى وفده أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة تم بالفعل تسويتها بموجب قرار الجمعية العامة

٢٧٥٨ (دال – ٢٦) وأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين وعليه فليس من الملائم إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٥٩ – **السيد عبُّود** (جزر القمر): قال إن وفده، شأن معظم الحاضرين، يؤيِّد سياسة ''صين واحدة'' وعليه يعارض إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٦٠ – **السيد خالد** (باكستان): قال إن من غير المجدي الانغماس في مناقشات بشأن مسألة تم بالفعل تسويتها على الأسس القانونية والسياسية والإجرائية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال – ٢٦) الذي يعترف بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. ومنذ صدور ذلك القرار لم يطرأ أي تغيير على الظروف السياسية ذات الصلة ولا على أحكام الميثاق ولا يمكن لأي قدر من الحوار أن يطعن في الحقيقة غير القابلة للجدل بأن تايوان هي جزء غير قابل للتصرف من جمهورية الصين الشعبية وأي محاولة لإعادة مسألة تمثيل الصين لن تشكل انتهاكاً للميثاق ولمقاصد القرار فحسب بل سوف تمثل أيضاً تحدياً صارخاً لمبدأ ''صين واحدة'' المعترف به على نطاق واسع بل وتصل إلى تدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو. وعلى ذلك يعارض وفده بشدة إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٦١ – قرَّرت اللجنة عدم التوصية بإدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

٦٢ – انسحب كل من السيد عليف (أذربيجان)، السيد جيني (أندونيسيا)، السيد مامد جانوف (أوزبكستان)، السيد بياندیزا (أوغندا)، السيد كوليك (أوكرانيا)، السيد خالد (باكستان)، السيد سنتياغو (البرازيل)، السيدة مورغان موس (بنما)، السيد زنسو (بنن)، السيد تارندا (بيلاروس)، السيد سوبواغوا (توفالو)، السيد قبَّعة (تونس)، السيد غوتيريز (تيمور لشتي)، السيد عبُّود (جزر القمر)، السيد الجليدي (الجماهيرية العربية الليبية)، السيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، السيد فيانوفا (الجمهورية الدومينيكية)، السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا)، السيد أداميا (جورجيا)، السيد موتوك (رومانيا)، السيد موشمباتشيمي (زامبيا)، السيد فنغيسا (زمبابوي)، السيدة فراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، السيد ريتشاردسون (سانت كيتس ونيفيس)، السيد ملنديز برهونا (السلفادور)، السيد ديفيز (سيراليون)، السيد مونغار موسوتسي (غابون)، السيد ستانيسلاوس (غرينادا)، السيد بريز غوتيريز (غواتيمالا)، السيد كرتشلو (غيانا)، السيد توكتوموشيف (قيرغيزيستان)، السيد سمباث (كمبوديا)، السيد ركيخو غوال (كوبا)، السيد دياب (لبنان)، السيدة موتيتي (ليسوتو)، السيد بونافيا (مالطة)، السيد غانسوخ (منغوليا)، السيد دياللو (موريتانيا)، السيد شويفا (ناميبيا)، السيد أونوني (نيجيريا)، السيد سيفيللا سوموزا (نيكاراغوا) والسيدة كارتالي باباندوبولو (اليونان).

البند ١٦٧

٦٣ – **الرئيس:** قال إن إدراج البند ١٦٧ مقترح من جورجيا (A/58/231) وقد طلب ممثل جورجيا مخاطبة المكتب طبقاً للقاعدة ٤٣ من النظام الداخلي.

٦٤ – بناءً على دعوة الرئيس، اتخذ السيد أداميا (جورجيا) مكانه عند مائدة اللجنة.

٦٥ – **السيد أداميا** (جورجيا): تكلَّم باسم مجموعة أذربيجان، أوزبكستان، أوكرانيا، جورجيا ومولدوفا فطلب إدراج البند ١٦٧ في جدول الأعمال وقال إن المجموعة تأسست يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بغية تنمية

أواصر تعاون رباعي بين أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا من أجل تعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا ثم انضمت أوزبكستان إلى المجموعة في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠١ وقّع رؤساء الدول أعضاء المجموعة المذكورة ميثاق يالطا (A/55/992) الذي حدَّد أهداف المجموعة الرئيسية وهي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعم وتوسيع الروابط التجارية والاقتصادية ودعم الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

٦٦ - وقال إن ميثاق المجموعة حدَّد اهتمامها بتنمية أواصر التعاون المفيد بصورة متبادلة مع بلدانٍ ثالثة ومع المنظمات الدولية. وعلى ذلك فإن منح المجموعةً مركز المراقب لدى الجمعية العامة سوف يتيح لها المشاركة ضمن منظور أوسع في الأنشطة محل الاهتمام وذات الأهمية للأمم المتحدة.

٦٧ - قرَّرت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٦٧ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

٦٨ - انسحب السيد أداميا (جورجيا).

البند ١٦٨

٦٩ - **الرئيس:** قال إن إدراج البند ١٦٨ اقترحته كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا (A/58/232) وقد طلب ممثل أوغندا أن يخاطب المكتب طبقاً للقاعدة ٤٣ من النظام الداخلي.

٧٠ - بناءً على دعوة الرئيس اتخذ السيد بياندیزا (أوغندا) مكانه عند مائدة اللجنة.

٧١ - **السيد بياندیزا** (أوغندا): تكلَّم باسم جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا فطلب إدراج البند ١٦٨ في جدول الأعمال وأوضح أن الأغراض الرئيسية التي تستهدفها جماعة شرق أفريقيا تتسق مع أهداف الأمم المتحدة على النحو المجسَّد في الميثاق. ثم أعرب عن اعتقاده العميق بأن من الحيوي إنشاء وتدعيم صلات بين جماعة شرق أفريقيا وبين الأمم المتحدة وقال إنه يلتمس في هذا الصدد تصديقاً رسمياً على المنظمة من خلال منحها مركز المراقب في الجمعية العامة.

٧٢ - قرَّر المكتب التوصية إلى الجمعية العامة بإدراج البند ١٦٨ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

٧٣ - انسحب السيد بياندیزا (أوغندا).

٧٤ - **السيد فاندينبيرغ** (هولندا): قال إنه يرغب في طرح اقتراح يتيح في رأيه تحسين الصلة بين نتيجة المناقشة العامة وبين ما يعقب ذلك من مداولات في الجمعية العامة. وأعرب عن شعوره بأن المناقشة العامة في السنة الراهنة سوف تكون لها أهمية خاصة باعتبار أن عدداً غير مسبوق من رؤساء الدول أو الحكومات سوف يشاركون، كما سيولى النظر في عدد من تقارير الأمين العام التي تتسم بأهمية فائقة. وعلى ذلكً فلصالح الشفافية وتوخياً لمزيد من الكفاءة فهو يحث الرئيس على أن يوضح لأعضاء المكتب بنود جدول الأعمال المحدَّدة التي يتعين معالجتها في إطار القضايا المهمة الناشئة عن المناقشة العامة.

٧٥ - **الرئيس:** أحاط علماً بالاقتراح المطروح من ممثل هولندا.

الفرع خامساً: توزيع البنود

الفقرتان ٤٨ و٤٩

٧٦ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى المعلومات الواردة في الفقرتين ٤٨ و٤٩ من مذكرة الأمين العام (A/BUR/58/1 وAdd.1 وCorr.1) التي تذكر أن توزيع البنود يستند إلى النمط الذي اعتمدته الجمعية العامة لتلك البنود في السنوات السابقة. وقال إن الأمين العام يرغب في استرعاء انتباه اللجنة

إلى حقيقة أن أي طلبٍ من منظمة ما لمنح مركز المراقب في الجمعية العامة سيجري النظر فيه في جلسة عامة بعد نظر المسألة من جانب اللجنة السادسة.

٧٧ - قرَّر المكتب أن يحيط علماً بالفقرتين ٤٨ و٤٩ وأن يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٤٩.

الفقرة ٥٠

٧٨ - **الرئيس:** قال إن الأمين العام، في الفقرة ٥٠ من مذكرته والفقرة ٤ من الإضافة ١ عَدَّد البنود من مشروع جدول الأعمال التي لم يتسنَّ النظر فيها في السابق من جانب الجمعية العامة. وإذا ما وافق أعضاء المكتب فلسوف يطلب أولاً إلى المكتب الإعراب عن رأيه بشأن التوصية التي ينبغي أن يصدرها فيما يتعلق بتوزيع البنود الموصى بإدراجها في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

٧٩ - وقد تقرَّر ذلك.

البند ١٦٣

٨٠ - قرَّر المكتب التوصية إلى الجمعية العامة بإحالة البند ١٦٣ على اللجنة الخامسة.

البند ١٦٥

٨١ - في معرض الإشارة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ فيما يتعلق بمعايير وإجراءات منح مركز المراقب في الجمعية العامة، قرَّر المكتب التوصية إلى الجمعية العامة بإحالة البند ١٦٥ على اللجنة السادسة.

البند ١٦٧

٨٢ - في معرض الإشارة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ فيما يتعلق بمعايير وإجراءات منح مركز المراقب في الجمعية العامة، قرَّر المكتب التوصية إلى الجمعية العامة بإحالة البند ١٦٧ على اللجنة السادسة.

البند ١٦٨

٨٣ - في معرض الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ فيما يتعلق بمعايير وإجراءات منح مركز المراقب في الجمعية العامة، قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بإحالة البند ١٦٨ على اللجنة السادسة.

الفقرة ٥٢ (البند ١٠ من مشروع جدول الأعمال)

٨٤ - قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يقدم الأمين العام عرضاً موجزاً لتقريره السنوي ليكون البند الأول في صباح اليوم السابق على افتتاح المناقشة العامة يوم الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

الفقرة ٥٣ (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٨٥ - قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بإحالة الأجزاء المختلفة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقاً للمقترحات التي أبداها الأمين العام في الفقرة ٥٣ من مذكرته.

الفقرة ٥٤ (البند ١٩ من مشروع جدول الأعمال)

٨٦ - قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بأن تُحال إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) جميع فصول تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستَعمَرة فيما يتعلق بأقاليم محدَّدة ومن ثَمَّ تمكين الجمعية العامة بأن تعالج في جلسة عامة مسألة تنفيذ الإعلان ككل.

الفقرة ٥٥ (البند ٣١ من مشروع جدول الأعمال)

٨٧ - قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بإحالة البند ٣١ في وقت ملائم خلال الدورة.

الفقرة ٥٦ (البند ٣٣ من مشروع جدول الأعمال)

٨٨ - قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يتم، على غرار الدورات السابقة، النظر في البند المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (ملفيناس) بصورة مباشرة في جلسة عامة على أساس الفهم بأن يتم سماع الهيئات والأفراد ممن لهم اهتمام بالمسألة، في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بالاقتران مع نظر البند في الجلسة العامة.

الفقرة ٥٧ (البند ٤٨ من مشروع جدول الأعمال)

٨٩ - قرَّر المكتب أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٥٧ من مذكرة الأمين العام.

الفقرة ٥٨ (البنود ٤٩ و١١٩ (ب) ١١٩ (د) من مشروع جدول الأعمال)

٩٠ - قرَّر المكتب أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٥٨ من مذكرة الأمين العام.

الفقرة ٥٩ (البند ٥١ من مشروع جدول الأعمال)

٩١ - قرَّر المكتب أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٥٩ من مذكرة الأمين العام.

البند ٦٠

٩٢ - **السيد ماكلويد** (المملكة المتحدة): قال إنه في ضوء أهمية إيلاء الاهتمام الكامل للبند ٩٠ وخاصة تقريرا الأمين العام المطلوبان في الفقرتين ٣٢ و٣٧ من قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، فإن وفده، بتأييد كامل من جانب شركائه من الاتحاد الأوروبي ومن مواقع أخرى، يرغب في أن يقترح إحالة البند ٦٠ أيضاً على اللجنة الخامسة بغرض النظر فقط في هذين التقريرين كما يرغب في أن يعرف متى سيتم في المناقشة العامة معالجة البند المطروح.

٩٣ - قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يتم إحالة البند ٦٠ على اللجنة الخامسة لغرض واحد يتمثل في نظر تقريري الأمين العام.

الفقرة ٦٠ (البند ٧٤ من مشروع جدول الأعمال)

٩٤ - قرَّر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يتم، على غِرار السنوات السابقة، استرعاء اهتمام المكتب إلى الفقرات ذات الصلة من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بنظرها البند ٧٤

الفقرة ٦١ (البند ١٠٦ (ب) من مشروع جدول الأعمال)

٩٥ - قرَّر المكتب أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٦١ من مذكرة الأمين العام.

الفقرة ٦٢ (البند ١١٢ من مشروع جدول الأعمال)

٩٦ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يحال على اللجنة الثانية التقرير السنوي لمدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن عمليات وإدارة وميزانية الصندوق وذلك للنظر فيه في إطار البند ٩٩ من مشروع جدول الأعمال.

الفقرة ٦٣ (البند ١٢٤ من مشروع جدول الأعمال)

٩٧ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تقوم الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وكذلك الجلسات العامة واللجان الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في برامج عملها بإدراج استعراض لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق على النحو الوارد في الفقرة ٦٣ من مذكرة الأمين العام، مع إحالة جميع التعليقات ذات الصلة على اللجنة الخامسة قبل نظرها في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة وتنقيحاتها، ونظر التوصيات الواردة في الفرع جيم من الفصل الثالث المعنون ''التقييم'' من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/58/16).

الفقرة ٦٤ (البند ١٣٠ من مشروع جدول الأعمال)

٩٨ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة البند ١٣٠ على اللجنة الخامسة للنظر، وعلى اللجنة السادسة لكي تنظر فقط في مسألة إجراء تعديلٍ على النظام الأساسي للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

الفقرة ٦٥

البنود المقترح النظر فيها في جلسات عامة

٩٩ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في جلسة عامة في البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام للنظر فيها في جلسة عامة أخذاً بعين الاعتبار مقررات الجمعية بشأن البنود ٢٣ و٢٩ و١٦٤ مع استبعاد البند ٣٠.

البنود المقترحة للنظر من جانب المكتب

١٠٠ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تُحال إلى المكتب البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام للنظر فيها من جانب المكتب.

البنود المقترح النظر فيها من جانب لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

١٠١ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يُحال إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار البنود المقترح النظر فيها من جانب تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام.

البنود المقترح النظر فيها بواسطة اللجنة الثانية

١٠٢ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تُحال إلى اللجنة الثانية البنود المقترح النظر فيها بواسطة تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام.

البنود المقترح النظر فيها بواسطة اللجنة الثالثة

١٠٣ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يُحال إلى اللجنة الثالثة البنود المقترح النظر فيها من جانب تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام.

البنود المقترح النظر فيها من جانب اللجنة الخامسة

١٠٤ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يُحال إلى اللجنة الخامسة البنود المقترح النظر فيها من جانب تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام أخذاً بعين الاعتبار مقررها بشأن البند ٦٠.

البنود المقترح النظر فيها من جانب اللجنة السادسة

١٠٥ - قرَّر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يُحال إلى اللجنة السادسة البنود المقترح النظر فيها من جانب تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام أخذاً بعين الاعتبار مقرراتها بشأن البنود ١٣٠ و١٦٥ و١٦٧ و١٦٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥